واقع التعليم المهني والتقني ومشكلاته في الوطن العربي دراسة حالة (الجمهورية العربية السورية)

أ. شادي حلبي*

* إجازة في الاقتصاد/ دبلوم التأهيل والتخصص في استخدام الحاسوب في المجالات الاقتصادية/ كلية الاقتصاد/ جامعة حلب/ سوريا.

ملخص:

إن التعليم المهني والتقني نوع من أنواع التعليم النظامي، الذي يتضمن الإعداد التربوي وإكساب المهارات والمعرفة المهنية، والذي تقوم به مؤسسات تعليمية نظامية من أجل إعداد عمال مهرة في مختلف التخصصات الصناعية والزراعية والتجارية والصحية، لتكون لديهم القدرة على التنفيذ والإنتاج، وقد عمدنا في بحثنا إلى التطرق للمشكلات التي تعاني منها أنظمة التعليم في الدول العربية، حيث تتشابه إلى حد كبير فيما بينها. وللحصول على نتائج أدق وأشمل أجريت دراسة ميدانية على مدارس التعليم المهني في محافظة إدلب (إحدى المحافظات السورية) **حيث وُزّعت الاستبانات وفق الأسس العلمية، وفُرّغت البيانات باستخدام برنامج SPSS وحصلنا على النتائج الآتية:**

١. لا ينتسب معظم طلاب التعليم المهني والتقني إلى هذا النوع من التعليم عن رغبة وقناعة لكونهم يشعرون بالحرج، وذلك بسبب الفصل القسري بين التعليم العام (الأكاديمي) والتعليم المهني من خلال درجات الشهادة الاعدادية.

٢. هناك جهل بماهية التعليم المهني والتقني ومفهومه، ودوره في بناء المجتمع سواء من قبل الطلبة أنفسهم أم من قبل أفراد المجتمع وذلك بسبب غياب التوجيه والارشاد المهني.

٣. لا يوجد ارتباط وثيق للمناهج الدراسية بالواقع العملي للمهنة، بالإضافة إلى عدم ملاءمة البرامج التعليمية لاحتياجات سوق العمل، وبالتالي عدم قدرة خريج التعليم المهني على المنافسة مع العامل الحر.

Abstract:

The vocational and technical education is a kind of formal education which includes the educational preparation and the acquisition of technical and professional skills. It is usually done by formal educational institutions which aim at preparing skilled workers in the industrial, agricultural, commercial and health fields. In this research, we have discussed the problems that the educational sector in the Arab world suffers from. The researcher made a field study for the vocational schools in Idleb district in the Syrian Arab Republic. A questionnaire was distributed gathered and analyzed using the SPSS statistical program. ***The following results were found:***

1. *Most students who choose the technical and vocational programs do not do this because they like these programs. On the contrary, they feel embarrassed because of the compulsory separation between the academic (general) education and vocational education according to the students' grades in the preparatory stage.*
2. *There is ignorance in the concept of vocational and technical education and its role in the building of the community either by the students or by the members of the community because the absence of guidance and career counseling.*
3. *There is no close link between the curriculum and the practical reality of the profession. Furthermore, the educational programs which are offered are not suitable for the market needs; therefore the graduates are not well- qualified.*

مقدمة:

يحتم التطور التكنولوجي على عامل المستقبل أن يتسلح بالمعارف والمهارات والسلوكيات التي تتواءم مع المتغيرات التكنولوجية والإقليمية والعالمية، ومن ثم فإنه من الضروري إعداد المواطن العربي وتعليمه وتدريبه على أحدث تكنولوجيا العصر باعتبار أن القوى العاملة المدربة هي القادرة على التعامل مع عناصر الإنتاج المختلفة لتوفير منتج أو خدمة بجودة عالية، وتكلفة منخفضة والمنافسة في الأسواق العالمية. وهناك جهود ملحوظة قامت بها الدول العربية في مجال تطوير التعليم العام سواء من ناحية الاستيعاب الكامل للأعداد فضلاً عن تحسين نوعية التعليم. ويرتبط التعليم والتدريب المهني والتقني بإكساب المهارات الفنية والسلوكية، وتأمين المؤهلات المحددة لمقابلة احتياجات سوق العمل، بما يساعد على مواجهة الخلل الهيكلي بين العرض والطلب في أسواق العمل، فالتدريب لا يؤدي إلى زيادة الإنتاجية فحسب بل يؤدي إلى زيادة الثقة بالنفس، ورفع الروح المعنوية للعمال وتحسين الرضا الوظيفي ورضا المستفيدين من الإنتاج أو الخدمات، بما يساعد على المنافسة في سوق العمل الداخلي والخارجي. ويساهم التعليم والتدريب أيضاً في خفض تكاليف العمل والمحافظة على الأجهزة وصيانتها، وتنمية الانتماء، وتحقيق الذات والتكيف مع المتغيرات التكنولوجية وتحفيز العاملين وإكسابهم القدرة على البحث والتطوير، وزيادة قابلية الاستخدام والترقية بما يساعد على زيادة فرص العمل. ولا يمكن الفصل بين عمليتي التدريب والتشغيل فكلاهما يؤدي إلى تحقيق العمالة الكاملة والمحافظة على استقرارها والمعاونة في خلق فرص عمل وتطبيق حق العمل لجميع المواطنين دون تفرقة، والارتقاء بمستويات العمالة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتحقيق أقصى كفاءة للعمالة بتسهيل حصول المنشآت على العمالة المطلوبة والمناسبة، ومساعدة الأفراد في اختيار المهنة والتكيف فيها، والمشاركة في الحد من البطالة، والمعاونة في تطبيق نظام التأمين ضد البطالة.

ومن المهم أن تقوم الدول العربية بالتنسيق بين الجهود التدريبية والاحتياجات الحالية والمستقبلية لأسواق العمل العربية والعالمية من المهن والتخصصات.

مشكلة البحث:

إنّ التعليم المهني والتقني لم ينل في السابق الاهتمام الكافي؛ لأنه كان مرتبطاً– غالباً– بفكرة الفشل الدراسي، وبأنه لا يؤمن المستوى الاجتماعي والدخل المادي

المرغوبين. وقد يكون التعليم المهني والتقني من الفروع التي نالت القسط الأقل من اهتمامات الحكومات المحلية، والمؤسسات والمنظمات الدولية، ولم يشعر المخططون بشكل عام بأهمية هذا النوع من التعليم إلا مؤخراً.

وتبرز مشكلة البحث من خلال الإجابة على الأسئلة الآتية:

- ما أسباب تردي واقع التعليم المهني والتقني؟
- إلى أي مدى يمكن تغيير النظرة الدونية للتعليم المهني والتقني حتى يمكن جعله ذا حظوة اجتماعية مقبولة؟
- هل يوجد تعاون وتنسيق بين مؤسسات التعليم المهني والتقني ومؤسسات سوق العمل؟
- هل هناك خلل بين مخرجات عملية التعليم المهني والتقني واحتياجات سوق العمل؟

أهمية البحث:

إن التعليم المهني والتقني هو نوع من أنواع التعليم النظامي، الذي يتضمن الإعداد التربوي، وإكساب المهارات والمعرفة المهنية، والذي تقوم به مؤسسات تعليمية نظامية من أجل إعداد عمال مهرة في مختلف التخصصات الصناعية والزراعية والتجارية والصحية لتكون لديهم القدرة على التنفيذ والإنتاج، بحيث يكونون حلقة وصل مهمّة بين الأطر الفنية العالية الذين تعدهم الجامعات وبين العمال غير المهرة الذين لم يتلقوا أي نوع من مواد التعليم النظامي. ففي هذا القرن تطبيق المعارف وحسن استخدامها يكتسب أهمية توازي أو تفوق توافر عناصر الإنتاج المادية من رأسمال ومواد، وأيدي عاملة ذات كفاءة عالية، قادرة على المنافسة في مجتمع تتزايد فيه المعرفة والتقنية الحديثة المتطورة.

هدف البحث:

لكي تستطيع كل دولة أن تواجه التحديات المطروحة في عصر العولمة، من الضروري أن تعيد تقويم عرض القوى العاملة المؤهلة لتتوافق وحاجات الأفراد والمجتمعات، وذلك بأن تفتح المجال أمام أكبر عدد ممكن من الشباب إمكانية التعليم والتأهيل (داخل المؤسسة التعليمية أو خارجها) مبنية على الحقائق الاقتصادية والاجتماعية، ومتجاوبة مع ما يصبو إليه الشباب من تطلعات مستقبلية ومتوافقة مع قدراتهم، ومؤدية إلى انخراطهم في الحياة العملية وسوق العمل بشكل فعال وسريع. وهذا من الممكن أن يتم من خلال التعليم

المهني والتقني، والذي يتطلب إعادة تعريف وتوصيف ودراسة وتحليل، **وهذا هو هدفنا في البحث من خلالٍ مناقشة النقاط الآتية**:

- تحديد ماهية هذا النوع من التعليم ومفهومه الحديث.
- المشكلات والتحديات التي يواجهها التعليم المهني والتقني في الوطن العربي.
- العلاقة التبادلية بين مخرجات التعليم المهني والتقني وسوق العمل.

فروض البحث:

- لا ينتسب طلاب التعليم المهني إلى هذا النوع من التعليم عن رغبة وقناعة.
- معظم طلاب التعليم المهني يجهلون ماهيته ومفهومه قبل التحاقهم به.
- لا توجد فروق جوهرية بين مختلف معايير الاختيار لنظام التعليم المهني من قبل الطلبة. (مجموع العلامات، تشجيع الأهل، عدم الرغبة في دراسة نظرية طويلة الأمد)
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ارتباط مناهج التعليم المهني بالواقع العملي للمهنة، ومدى ملاءمة البرامج التعليمية لاحتياجات سوق العمل، و بين قدرة الخريج على المنافسة في سوق العمل.

الدراسات السابقة:

اهتمت اليونسكو بالتعليم التقني والمهني منذ أكثر من ٤٠ سنة، وقد تطور برنامجها بتغير المعطيات العلمية والتقنية، الا أنه في نهاية عام ١٩٨٠ أخذت دوراً كبيراً فعالاً في تقوية التعليم التقني والمهني، وكانت وراء إنشاء المركز العالمي للتعليم التقني والمهني (اليونيفوك) . **وهناك دراسات عديدة تمت في هذا الصدد.**

غادا عطية، ١٩٩٨- دراسة إحصائية للتعليم الفني والمهني بوزارة التربية في سوريا- رسالة ماجستير، جامعة حلب. حيث تمّت فيها دراسة إحصائية لتطور التعليم الفني والمهني في سورية (الصناعي، التجاري، النسوي) وكذلك التنبؤ بأهم مؤشراته لغاية عام ٢٠٠٥.

وزارة التربية السورية، ١٩٩٣، دراسة ميدانية حول تعزيز إقبال الطلبة على التعليم الفني والمهني، دائرة المناهج والبحوث العلمية، دمشق. حيث قامت مديرية المناهج والبحوث في وزارة التربية بدراسة ميدانية بعنوان: تعزيز إقبال الطلبة على التعليم المهني والفني، وقد تطرقت الدراسة الميدانية في قسم كبير منها إلى مناهج. وقد وجد القائمون

على الدراسة أنّ مناهج التعليم المهني والفني تقوم بدورها في تحقيق أهداف التعليم الفني والمهني ولا تشكل عبئاً على الطالب، ولكنها في الوقت نفسه لا تحقق طموحات الطلبة في تلبية احتياجات التعليم الذاتي.

السيد أحمد إبراهيم، ١٩٩٣، «دراسة ميدانية للمتغيرات المجتمعية وانعكاساتها على منظور أولياء الأمور للتعليم الثانوي الفني». المؤتمر العلمي الثالث عشر. (مستقبل التعليم الفني في مصر) – جامعة عين شمس.

وأعدت الدراسة بهدف الإجابة على التساؤلات الآتية:

كيف يمكن جعل التعليم الفني والتدريب المهني جاذباً لاتجاهات أولياء الأمور، ويزيد من الإقبال عليه؟ وإلى أي مدى يمكن تغيير النظرة إليه؟

وتوصلت الدراسة إلى ما يأتي:

- أن النظرة غير الجاذبة للتعليم الفني والتدريب المهني ما زالت قائمة على الرغم من أنه المصدر الرئيسي لإعداد الأيدي العامة القادرة على تحمل عبء الإنتاج.

- توعية أولياء الأمور بأهمية التعليم الفني من خلال تنظيم حملات إعلامية في الأجهزة المرئية والمسموعة، وتنظيم زيارات لمراكز الإنتاج الصناعي بغرض نشر مفاهيم جديدة عن الأبعاد المستقبلية للأبناء الملتحقين به.

قائد علي عبد الله، ٢٠٠٢. دور التعليم التقني والتدريب المهني في تنمية الموارد البشرية في قطاع منشآت الأعمال الصغيرة والأصغر (الواقع والطموح). مجلة كلية التجارة والاقتصاد، العدد (٢٠)، صنعاء.

ركّزت الدراسة على أن عدم الاهتمام بمخرجات التعليم التقني والتدريب المهني لتنمية الموارد البشرية في قطاع منشآت الأعمال الصغيرة والأصغر، يضعف من دور هذا القطاع ومساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وسيظل دوره هامشياً. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عكست ضعف قدرة مؤسسات التعليم التقني والتدريب المهني في تنمية الموارد البشرية، وعدم ملاءمة مخرجاتها لاحتياجات المنشآت الصغيرة من تلك الموارد، الأمر الذي تمخض عنه اتساع الفجوة بين مخرجات مؤسسات التعليم التقني والتدريب المهني، وبين متطلبات واحتياجات منشآت قطاع الأعمال الصغيرة.

منهجية البحث:

سنعتمد في بحثنا المنهجية التحليلية في القسم النظري لتحليل واقع هذا التعليم، وإبراز بعض خصائصه ومشكلاته بشكل عام، معتمدين في ذلك على أحدث المعلومات

الإحصائية المأخوذة من مصادر دولية ومحلية. أما في القسم العملي، فسيتم إجراء دراسة ميدانية على مدارس التعليم الثانوي المهني والتقني للفرعين (صناعي، نسوي) في محافظة إدلب، وسنعتمد البرامج الإحصائية المتوافرة لتفريغ البيانات وتحليلها.

مخطط البحث:

واقع التعليم المهني والتقني ومشكلاته في الوطن العربي

(دراسة حالة الجمهورية العربية السورية)

أولاً- ماهية التعليم المهني والتقني:

نشأة التعليم المهني والتقني.

مسميات التعليم المهني والتقني في الوطن العربي.

تعريف التعليم المهني والتقني.

ثانياً- منظومات التعليم المهني والتقني في الدول العربية:

ثالثاً- مشكلات التعليم المهني والتقني في الدول العربية:

٣- ١ تعدد جهات الإشراف على التعليم المهني والتقني.

٣- ٢ عدم توافر نظام وطني كفؤ لمعلومات سوق العمل.

٣- ٣ نظرة المجتمع للتعليم والتدريب التقني والمهني.

٣- ٤ عزوف الطلبة وقلة رغبتهم الالتحاق بالتعليم المهني والتقني.

٣- ٥ ضعف التفاعل مع مؤسسات القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

رابعاً- دراسة حالة الجمهورية العربية السورية:

٤- ١ نشأة التعليم المهني والتقني في سورية وتطوره.

٤- ٢ دراسة ميدانية لمدارس التعليم المهني في محافظة إدلب.

أولاً- ماهية التعليم المهني والتقني:

١- ١ نشأة التعليم المهني والتقني:

في الحضارات القديمة كالحضارة المصرية أيام الفراعنة والحضارة اليونانية والرومانية، اتسمت نظرة المجتمع للعمل اليدوي بنظرة دونية، واتسم العمل الفكري بنظرة تقدير عالية، وجاءت الحضارة الإسلامية فمجدت العمل والعامل، وشجعت المواطنين على

العمل والكسب في كثير من الآيات في القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة، فزاد الطلب على الأفراد المنتجين، ونعمت المجتمعات العربية خلالها في بحبوحة من العيش لارتفاع المنتجات، وحرية انتقالها من بلد لأخر، واستدعى ذلك تعليم المواطنين وتدريبهم، وكان ذلك يتم عن طريق التلمذة التقليدية، بأن يتعلم المواطن نقلاً عن معلمه (صاحب الصنعة) ، وكان يشرف على كل صنعة في المدينة «شيخ الصنعة» ينظم شؤونها، وكان من نتيجة ذلك التطور العمراني والزراعي والتجاري في مختلف أقطار الدولة.

وما أن ضعفت الدولة انصرف الناس عن العمل، فضعف الإنتاج وبدأوا يستعيدون أفكارهم القبلية القديمة بقلة احترام العامل المهني، وتمجيد الأعمال الفكرية واللغوية، فكان نتيجة ذلك تخلف في الإنتاج، وضعف بنية المجتمع، مما أدى إلى استقطاب الغزاة والمستعمرين الطامعين في ثروات هذه الدولة. وبعد أن استتب الأمر للحكم الاستعماري أهملت نواحي تنمية المجتمع، واقتصر نشاط هذا الحكم في المجال التربوي والتعليمي على ما يحتاجه كأدوات لاستكمال تسيير شؤون هذه الدولة المستعمرة، فتجمد النمو الطبيعي للمجتمع ونظرته للعمل، وعلى النقيض من ذلك طورت الأنظمة الغربية مجتمعاتها تربوياً وتعليماً ونشأت فكرة التلمذة التقليدية لتعليم النشء على المهنة في ألمانيا، فتطورت هذه الفكرة مع التقدم الصناعي إلى أن أصبحت أبرز نظم الإعداد المهني في أوروبا تدعم الصناعة والإنتاج وتطور مفهومها الاجتماعي نحو العمل والمهننة والإعداد لها.

ارتبطت نظم التعليم التقني والمهني بالتطور الاقتصادي، ففي الدول الفقيرة والأقل نمواً غالبا ما تكون مهمَّات التعليم والتدريب التقني والمهني من واجبات الحكومة تمويلاً وإدارة، وذلك لضعف اقتصاديات هذه الدول، وفي الدولة متوسطة النمو، حيث يكون الاقتصاد أكثر تطوراً تحتل الحكومة نصيباً من التمويل، ويحتل قطاع الإنتاج النصيب الآخر. أما في الدول الصناعية فيحتل قطاع الإنتاج الجزء الأكبر من التمويل، ويرافق هذا التمويل مسؤولية التطور. ففي الدول الأقل نمواً تكون الكلمة الأخيرة في نظم التعليم والتدريب التقني والمهني هي للحكومة لضعف قطاع الإنتاج، وفي الدول الصناعية تكون مسؤولية التطوير والإدارة والأشراف من نصيب قطاع الإنتاج والخدمات ممثلا بغرف الصناعة والتجارة. وتشارك الحكومة هذه المسؤولية بالقدر الذي يحافظ على العدالة في التوزيع بين الأفراد والمناطق المختلفة لإضفاء الاستقرار الكافي في المجتمع.

إنّ التعليم التقني والمهني لا يخلق الوظائف، ولكنه ذو مردود عال إذا كان وثيق الارتباط بالطلب الفعلي على الوظائف، لأن إيجاد فرص عمل عادة ما يرتبط بالسياسات الاقتصادية العامة للقطر من تجارة وادخار وإنفاق وتضخم يؤدي التعليم التقني والمهني دوره بفاعليه عن طريق تطوير رأس المال البشري الذي تحتاجه الحياة الاقتصادية للبلد،

وتزداد فاعليته عندما تتطابق هذه الأعداد مع فرص العمل المتاحة، وفي دراسة لعدد من نظم التعليم والتدريب التقني والمهني في الدول النامية تبين أن نجاح هذه النظم يعتمد على إدارة الاقتصاد وتنشيط الاستثمار، وإيجاد فرص العمل، ويعتمد كذلك على مدة تمحوره حول احتياجات ميادين العمل الحالية والمتوقعة، وتقل فاعلية نظم التعليم التقني والمهني إذا ارتبطت بسياسة العرض فقط.

١- ٢ مسميات التعليم المهني والتقني في الدول العربية:

اعتمدت المنظمات التربوية العربية والدولية مسمى (التعليم الثانوي المهني) على الإعداد المهني الذي يتم في المرحلة الثانوية ضمن مدارس أو أقسام مهنية، وقد أخذت كل من الأردن والبحرين والعراق وفلسطين والكويت ولبنان هذه التسمية، وأطلقت عليه تسمية التعليم الثانوي الفني في الدول الآتية: الإمارات، جيبوتي، السعودية، الصومال، قطر، مصر، اليمن، موريتانيا، كما وأطلقت عليه تسمية التعليم الثانوي التقني في الدول التالية تونس، الجزائر، المغرب وهناك مسميات أخرى، إذ أن ليبيا تطلق مسمى التعليم المهني على التعليم الذي مدته ٣ سنوات بعد المرحلة المتوسطة (الإعدادية) ، وكذلك الحال تطلق تسمية التعليم المهني على التعليم الذي مدته سنتان بعد المتوسطة (الإعدادية) في كل من الجزائر وسورية واليمن.

أما مسميات التعليم التقني فتختلف من قطر لآخر، وقد اعتمد الاتحاد العربي للتعليم التقني والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (اليسكو) ومنظمة اليونسكو تسمية التعليم التقني على الإعداد المهني الذي يتم بعد الثانوية وبدرجة أقل من الدرجة الجامعية الأولى، كما أطلقت تسمية معهد على المؤسسة التعليمية التي تُعدّ فيها كوادر ضمن هذا المستوى من التعليم. والجدول الآتي يبين المسميات المتداولة في الدول العربية، ويظهر أنّ هناك حاجة ماسة لتوحيد مسميات التعليم الثانوي المهني والتعليم التقني لإزالة الالتباس الناجم عن تعدد التسميات بين مختلف الدول العربية.

الجدول (١)

مسميات التعليم المهني والتقني في الدول العربية

اسم الدولة	تسمية التعليم المهني	تسمية التعليم التقني
الأردن	التعليم الثانوي المهني	جامعي متوسط
الامارات	التعليم الثانوي الفني	تقني
البحرين	التعليم الثانوي المهني	العالي المتوسط
تونس	التعليم الثانوي التقني	تقني سامي

اسم الدولة	تسمية التعليم المهني	تسمية التعليم التقني
الجزائر	التعليم الثانوي التقني	تقني سامي
السعودية	التعليم الثانوي الفني	تقني
السودان	التعليم الثانوي الفني	تكنولوجي (تقني)
سوريا**	التعليم الثانوي المهني	تقني
الصومال	التعليم الثانوي الفني	فني
العراق	التعليم الثانوي المهني	تقني
فلسطين	التعليم الثانوي المهني	جامعي متوسط
قطر	التعليم الثانوي الفني	تقني
الكويت	التعليم الثانوي المهني	فني
لبنان	التعليم الثانوي المهني	فني
ليبيا	التعليم الثانوي المهني	تقني
مصر	التعليم الثانوي الفني	فني
المغرب	التعليم الثانوي التقني	تقني سامي
مورتانيا	التعليم الثانوي الفني	تقني
اليمن	التعليم الثانوي الفني	تقني

المصدر: اليونسكو، يوندباس، دور التعليم التقني والمهني ضمن نظم التعليم العربية (دراسات حالة ودراسة توليفية) ، ١٩٩٥، ص ٣٥٨.

** في الجمهورية العربية السورية قبل مطلع عام ٢٠٠٤ كان يطلق التعليم المهني (التعليم الفني)

١- ٣ تعريف التعليم المهني والتقني:

يقصد بالتعليم المهني كما طرح في مؤتمر التعليم المهني في الوطن العربي التعريف الآتي: «ذلك النوع من التعليم النظامي الذي يتضمن الإعداد التربوي وإكساب المهارات والمعرفة المهنية، الذي تقوم به مؤسسات تعليمية نظامية من أجل إعداد عمال مهرة في مختلف التخصصات الصناعية والزراعية والصحية والتجارية لتكون لديهم القدرة على التنفيذ والإنتاج بحيث يكونون حلقة وصل مهمّة بين الأطر الفنية العالية الذين تعدهم الجامعات والعمال غير المهرة الذين لم يتلقوا أي نوع من التعليم النظامي الفني والمهني». (١) وقد نصت اتفاقية التعليم المهني والتقني التي اعتمدتها اليونسكو في دورتها الخامسة والعشرين١٩٨٩على أن التعليم التقني والمهني يعني جميع أشكال العملية

التعليمية ومستوياتها التي تتضمن (بالإضافة إلى المعارف العامة) دراسة التكنولوجيات والعلوم المتصلة بها، واكتساب المهارات العلمية والدرايات والمواقف والمدارك المتصلة بالممارسات المهنية في قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية. كما يمكن تعريف الإعداد المهني والتقني بأنه حصول الفرد على مهارات ومعلومات واتجاهات أو تزويده بها، أو تطويرها لديه، بشكل يؤدي إلى تغيير سلوكه وأدائه ليصبح قادراً على القيام بجزء من عمل أو بعمل متكامل أو بمجموعة من الأعمال بشكل مناسب، ويشمل الإعداد لتلك البرامج التي تعد المتدرب لمزاولة مهنة معينة، كما يشمل أيضا برامج رفع كفاءة العمال في مهنة يمارسها.

إنّ عدم التوازن بين نظام التعليم بشكل عام، ونظام التعليم المهني والتقني الأكثر ارتباطاً بسوق العمل، هو أحد أهم المعوقات في طريق تحقيق التنمية الاجتماعية والتطور الاقتصادي، ووجود طاقم كامل من التقنيين المهرة في بلد ما، في المستقبل، هو الذي يُعزز تنمية اجتماعية دائمة، وتطوراً اقتصادياً مستمراً. وعلى الحكومات أن تعي هذه الحقيقة، وأن تعطي هذه الكفاءات وهذه الاختصاصات الأهمية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة، وتولي التعليم التقني والمهني الجزء العادل من الاستثمارات في مجال قطاعات التعليم والاقتصاد.

وعلى هذا الأساس يجب أن ينظر إلى التعليم التقني والمهني على أنه:

- جزء لا يتجزأ من التأهيل والتعليم العام.
- وسيلة انخراط في القطاعات المهنية، ومساهمة فعالة في عالم العمل.
- وجه من أوجه التعلم والتدرب مدى الحياة، وتأهيل لتحمل مسؤولية المواطنة.
- أداة تحريض لإيجاد نمو وتقدم ثابت ودائم للمجتمع. وبالتالي وسيلة لمحاربة الفقر.

إنّ التعليم التقني والمهني هو في صلب اهتمامات العديد من الحكومات والمنظمات الدولية والمحلية، لكونه أداة تسهل الاندماج المهني، وتفتح المجال لدخول سوق العمل والمرور بيسر من عالم المدرسة إلى عالم العمل، وهناك نسبة لا بأس بها في جميع برامج هذا النوع من التعليم تتم ليس فقط في ورشات دراسية، وإنما في عملية تدريب فعلية في القطاعات الإنتاجية الموافقة، وفي المعامل والورشات الحرفية. إلا أنّ هذا النوع من التعليم ظل مهمشاً لفترة طويلة، وموقوفاً على الفئة التي لم يحالفها الحظ للالتحاق بالتعليم العام، أو مرتبطاً ببعض الفئات المهمشة اجتماعياً أو مادياً، والتي تسعى أحياناً إلى دخول سوق

العمل بصورة عاجلة، أي أن هناك نوعاً من النظرة الدونية لهذا النوع من التعليم. ولم يكن بالإمكان تغيير هذا الواقع ما لم تتعاضد الجهود الدولية عن طريق منظماتها، والحكومات عن طريق هيئاتها المحلية، لكي يأخذ هذا النوع من التعليم موقعه الحقيقي في عالم متغير نحن بأمس الحاجة إليه، ولكي لا يكون هذا التغيير مرحلياً وردة فعل آنية، وإنما تغييراً هيكلياً واستراتيجياً.

ثانياً- منظومات التعليم المهني والتقني في الدول العربية:

هناك طرق متعددة للتعليم الفني والتدريب المهني والتقني ففي بعض النظم يقضي الطالب فترة التعليم أو التدريب في المدارس ومراكز التدريب المهني فقط، كما يمكن أن يقضي الطالب جزءاً من فترة التعليم أو التدريب في المدرسة أو مركز التدريب والجزء الآخر في مواقع العمل والإنتاج (النظام الثنائي) ، أو التلمذة الصناعية والنوع الثالث هو أن يقضي المتدرب فترة التدريب في موقع العمل والإنتاج.

تتباين هياكل التعليم المهني والتقني في الدول العربية من حيث المسميات والمستوى ومكان الإعداد، وطريقة الإعداد وشروط الدخول والتوجه الأساسي للخريج. **ويمكن تقسيم مستويات التعليم المهني والتقني إلى:**

♦ التعليم التقني: وقد يسمى تعليماً فنياً، ويتم عادة في كليات أو معاهد بعد المرحلة الثانوية، وغالباً ما تكون شروط القبول النجاح في امتحان الثانوية العامة أو الثانوية المهنية ومدة الدراسة (٢– ٣) سنوات، وبه مستويان.

- تقني عالي (سامي) ومدة الدراسة ثلاث سنوات غالباً
- تقني مدة الدراسة سنتان.

♦ التعليم الثانوي المهني: وقد يسمى التعليم الثانوي التقني، أو التكوين المهني، أو التعليم الفني في بعض الدول ويتم عادة ضمن المرحلة الثانوية العليا حيث يقضي الطالب فترة التعليم والتدريب متفرغاً في المدرسة، وفي أغلب الدول العربية لا تشترط المدارس المهنية التحاق الطالب أثناء العطلات الصيفية في مواقع العمل والإنتاج لتلقي التدريب الصيفي.

♦ التدريب المهني يجمع التدريب المهنى في الدول العربية أنماط التدريب المختلفة سواء التدريب داخل المدارس ومراكز التدريب فقط، أو التدريب الثنائي الذي يجمع بين المدرسة أو المركز ومواقع العمل والإنتاج أو التدريب داخل العمل.

هناك بعض الاختلافات في مسميات مستويات المهارة في الدول العربية، **وفيما يأتي مستويات المهارة في أنماط التعليم والتدريب المهني والتقني:**

♦ مستويات التعليم التقني: يؤهل نظم التعليم التقني إلى المستوى الفني، ويُطلق على مؤهل الخريج أسماء عدة «فني أول» في جمهورية مصر العربية أو «تقني سام» في دول المغرب العربي، أو « فني» في بعض الدول العربية، وفي جمهورية مصر العربية يقوم التعليم الفني بإعداد الملتحقين بالعمل بعد التخرج في فئة الأخصائي بعد دراسة أربع سنوات انطلاقاً من كليات أو معاهد فنية عليا.

♦ مستوي التعليم الثانوي المهني أو الفني: يُطلق على مؤهل الخريج أسماء عدة منها «التقني» في دول المغرب العربي، أو «فني» في مصر وسوريا والسعودية.

♦ مستويات التدريب المهني: هناك مستويات مختلفة لخريجي البرامج التدريبية فمثلاً بالنسبة للدورات المهنية القصيرة يعد الخريج للعمل ضمن فئة محدودي المهارات، ويُطلق على هذا المؤهل «كفاءة مهنية» في الجزائر مثلاً، أما بالنسبة لبرامج التدريب متوسطة المدة في حدود عامين، فيكون مستوى الخريجين من فئة العامل الماهر في معظم الدول العربية، وبالنسبة لنظم التدريب التي تصل مدة التدريب فيها ثلاثة أعوام في المتوسط، يُعدّ الخريجون للعمل ضمن فئة مستوى العامل المهني.

ثالثاً- مشكلات التعليم المهني والتقني في الدول العربية:

٣- ١ تعدد جهات الإشراف على التعليم المهني والتقني:

نظرًا لتشعب الجهات الرسمية المعنية بإدارة نظم التعليم والتدريب التقني والمهني في الدول العربية، وتشتت الحاكمية كذلك، فلا توجد جهة وطنية موحدة تمارس دور الحاكمية في معظم الدول العربية. ويبين الجدول (٢) خلاصة لإدارة النظم الفرعية لمنظومة التعليم والتدريب التقني والمهني في الدول العربية. حيث نلاحظ من الجدول أن أكثر من وزارة أو هيئة تقوم بالإشراف على التعليم والتدريب المهني وإدارته في المرحلة الثانوية، بالإضافة إلى وزارة التربية والتعليم عادة، وكذلك الحال في التعليم التقني حيث تقوم عدد من الوزارات والهيئات بالإشراف عليه إضافة إلى وزارة التعليم العالي، ولا شك في أن تبعية المدارس والمراكز المهنية والمعاهد الفنية لأكثر من جهة يؤثر على مستوى الخريجين باختلاف تسهيلات التعليم والتدريب والمناهج والخطط الدراسية وكفاءة هيئة التعليم والتدريب وفاعلية التقويم والامتحانات وبخاصة في الوزارات والمؤسسات خارج إطار وزارة التربية والتعليم العالي والوزارات والمؤسسات المتخصصة في مجال التعليم المهني والتقني، التي يشكّل إعداد القوى البشرية هدفاً ثانوياً بالنسبة لمهامها.

الجدول (٢)

خلاصة لإدارة النظم الفرعية لمنظومة التعليم والتدريب التقني والمهني في الدول العربية.

النظام الفرعي	هيئة وطنية مستقلة	وزارة واحدة	عدة وزارات
التعليم التقني	الأردن والسعودية والكويت	الجزائر وتونس والمغرب ومصر وقطر وفلسطين واليمن	سورية ولبنان
التعليم المهني		في معظم الدول العربية	سورية
التدريب المهني	الأردن والسعودية	الجزائر وعمان والمغرب واليمن وليبيا	مصر وسورية ولبنان وتونس وفلسطين والسودان

المصدر: مؤسسة التدريب الأوروبية، والبنك الدولي: «إصلاح التعليم و التدريب الفني و المهني في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا»

هذا بالإضافة إلى أنّ إنشاء مدارس ومراكز ومعاهد في هذه الوزارات قد يكون تكراراً لما هو متوافر في الوزارة أو الهيئة ذات الاختصاص في إعداد القوى البشرية وهذا يعدُّ هدراً اقتصادياً، علاوة على ذلك فإنّ هذه الجهات المتعددة غالباً ما تتردد في قبول الخريجين من مدارس ومعاهد ووزارات أخرى لقناعتها الزائدة بما تنتج، وهذا هدرٌ اقتصاديٌ آخر للموارد البشرية.

لذلك يعدُّ إنشاء هيئات مركزية متخصصة تشرف على مؤسسات الإعداد المهني والتقني وتديرها خطوة أساسية لتنمية الموارد البشرية بطريقة أكثر كفاءة وتأثيراً من حيث الكلفة.

٣- ٢ نظم معلومات سوق العمل:

تعاني معظم الدول العربية إما من عدم توافر نظام وطني كفؤ لمعلومات سوق العمل يغطي الطلب على القوى العاملة والعرض من القوى العاملة (مخرجات أنظمة التعليم ومنها التعليم والتدريب المهني والتقني) أو وجود نظام معلومات لا يوفر معلومات حديثة في الوقت المناسب وبشكل دقيق واضح ييسر عملية الموازنة بين العرض والطلب. وقد أصدر مؤتمر العمل العربي في دورته الرابعة والثلاثين المنعقدة في آذار ٢٠٠٧ القرار رقم (١٣٥٦) الذي «يدعو الدول العربية لإنشاء قاعدة بيانات لتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بسوق العمل وتحليلها على المستويات المحلية والإقليمية والدولية لتسهيل تبادل المعلومات والخبرات العربية». وتناولت الإستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل هذا الجانب حيث أكّدت الحاجة إلى: «تصميم شبكة معلومات حول القوى العاملة والتشغيل وتنفيذها من خلال شبكة اتصال عالمية يُتابع من خلالها مؤشرات سوق العمل في البلدان العربية».

وتنبع أهمية مثل هذه القرارات والتوجهات من أن ضعف المعلومات والبيانات المتعلقة بالموارد البشرية، سواء من حيث شموليتها أم دقتها، يؤدي إلى صعوبات لدى رسم السياسات ووضع الاستراتيجيات، واتخاذ القرارات فيما يتعلق بقضايا التشغيل والبطالة، كما يؤدي إلى معوقات لدى إجراء الدراسات والبحوث وأنشطة التقويم في مجالات العمل. ولا يخفى أن مثل هذه المعلومات والبيانات تتناول المكونات الثلاثة للموارد البشرية، وهي جانب العرض من القوى العاملة الذي يتضمن نظم تنمية الموارد البشرية، وجانب الطلب عليها الذي يتضمن متطلبات المؤسسات الإنتاجية، وكذلك الروابط والقنوات بين الجانبين التي تشتمل على خدمات التشغيل.

وهكذا يهدف إنشاء قاعدة معلوماتية عن سوق العمل، عن طريق شبكة عربية لهذا الغرض، إلى التعرف إلى خصائص سوق العمل وعلى التغيّرات التي تطرأ عليه، بما يساهم في وضع السياسات والإجراءات والبرامج اللازمة للتعامل مع هذه الخصائص والمتغيرات، وإجراء الإسقاطات والتنبؤات حول مؤشرات الموارد البشرية لخدمة صاحب القرار، وراسم السياسات والباحث عن عمل وصاحب العمل وغيرهم.

٣- ٣ نظرة المجتمع للتعليم التقني والمهني:

ساهمت أنظمة التعليم في الدول العربية في تكوين النظرة السلبية للمجتمع نحو التعليم والتدريب المهني في معظم الدول العربية، إذ يمثل خيار التعليم والتدريب التقني والمهني خيار من لا خيار له من حيث قبول الطلاب ذوي التحصيل العالي في مسار التعليم الثانوي الأكاديمي، وتحويل ذوي التحصيل المتدني نحو مسار التعليم الثانوي المهني، ومن ثم الأدنى إلى مسار التدريب المهني، هذا من جهة، ومن جهة ثانية يؤدى غياب أداء منظومة توجيه وإرشاد مهني فاعلة أو ضعفها في مرحلة التعليم الأساسي بخاصة ومرحلة التعليم الثانوي بعامة إلى خلل في اتخاذ الطالب قرار الخيار المهني وفقاً لقدراته وميوله واهتمامه.

٣- ٤ عزوف الطلبة وقلة رغبتهم الالتحاق بالتعليم المهني والتقني:

تعاني نظم التربية والتعليم العالي في الدول العربية عن عزوف التحاق الطلبة بالتعليم التقني المهني، والسمة العامة للطلبة الملتحقين بهذا التعليم هو انخفاض معدلات التحصيل الأكاديمي للطلبة الذين تعذر قبولهم في التعليم الأكاديمي بالمرحلة الثانوية لمن أنهوا التعليم الأساسي أو التعليم الجامعي لمن أنهوا التعليم الثانوي، وهذه الظاهرة تحول دون تطوير التعليم التقني والمهني من حيث أعداد الملتحقين به بسبب قلة رغبة الطلبة للالتحاق به، ومن حيث إدخال ثقافات جديدة عالية السوية يصعب على الطلبة ذوي القدرات المنخفضة استيعابها، والعمل المبدع فيها لاحقاً.

وقد عالجت بعض الدول العربية أسباب عزوف الطلبة عن التعليم التقني والمهني من خلال الحوافز المادية وفتح المجال أمام الخريجين المتفوقين من إكمال دراستهم، وفتح المجال أمام ترقيتهم كنظرائهم الجامعيين إلا أن عزوف الطلبة عن الالتحاق بالتعليم التقني والمهني هو الأمر السائد في غالبية الدول العربية **ومن أهم أسباب عزوف التحاق الطلبة ما يأتي**:

- **٣- ٤- ١ طبيعة نظم التربية والتعليم**:

لقد تطورت نظم التربية والتعليم العالي في معظم الدول العربية، لكن هذا التطور لم يكسبها مرونة كافية لإفساح المجال أمام الخريجين من نظم التعليم والتدريب التقني والمهني بمتابعة دراستهم لمراحل أعلى.

فمثلا خريجو التدريب المهني لا يتقدمون لامتحان الثانوية المهنية، وخريجو الثانوية المهنية فرصهم محدودة جدا لإكمال دراستهم الجامعية، أو حتى الالتحاق بالتعليم التقني في مجال دراستهم وتدريبهم، وكذلك الحال فإن خريجي التعليم التقني نادراً ما يفسح المجال أمامهم لاكمال دراستهم الجامعية في مجال التخصص.

إضافة إلى ذلك ينظر المسؤولون في نظم التربية والتعليم إلى التعليم التقني والمهني بأنه اقل مستوى من التعليم الأكاديمي والجامعي، ويعملون على تشجيع الطلبة على الالتحاق بالتعليم الأكاديمي.

وعلاوة على ذلك فإن نظم التربية والتعليم العالي جامدة الهياكل، إذ لا تتوافر نظم التعليم التقني والمهني الثنائي والتعاوني والمتناوب والمسائي الذي يجمع بين العمل والدراسة أو التعليم الموازي للعاملين في قطاعات الإنتاج والخدمات.

- **٣- ٤- ٢ النظرة الاجتماعية**:

نتيجة الركود الحضاري الذي أصاب الأمة العربية خلال القرون الماضية عزفت الشعوب عن احترام العمل اليدوي ومجدت العمل الفكري، فما زالت النظرة السلبية المتوارثة للعمل المهني والعمل اليدوي متدنية المكانة الاجتماعية لخريجي التعليم التقني مقارنة مع خريجي الجامعات، مما دفع الطلبة في الدول العربية للتوجه للدراسات الأكاديمية والجامعية تمهيداً للعمل الإداري بدلاً عن الالتحاق بالبرامج المهنية والتقنية تمهيداً للعمل المهني والمنتج.

إضافة إلى ذلك محدودية التحاق المرأة بالبرامج التقنية والمهنية والنزوع إلى الالتحاق بالبرامج النسوية أو الكتابية فيها، وعلاوة على ذلك يكاد يقتصر وجود المدارس

المهنية والمعاهد التقنية على المدن الكبيرة، وبذلك تحرم الأرياف من التطور في مجال المهن والتقنيات الحديثة.

- **٣- ٤- ٣ التوجيه والإرشاد المهني**:

تفتقر نظم التربية والتعليم في الدول العربية إلى برامج التوجيه والإرشاد المهني لتوعية التلاميذ في مرحلة التعليم الأساسي، وأولياء أمورهم بأهمية التعليم المهني، وكذلك غياب برامج التوعية في مرحلة الثانوي للتعريف بالتعليم التقني تمهيداً لتهيئة الطلبة لحياة عمل منتجة.

- والقصور الأول في هذا المجال هو غياب مادة التربية المهنية (التكنولوجية) من المناهج والخطط الدراسية للتعليم الأساسي أو التعليم الثانوي وهذه المادة تعمل كتطبيق عملي للتوجيه المهني للطلبة.
- والقصور الثاني هو غياب مراكز الإرشاد المهني في المدارس الأساسية والثانوية أو في مديريات التربية في المحافظات والولايات، والتي من المفروض أن تعرف الطلبة بعالم العمل، وفرص المهن والعمل المتاحة في قطاعات الإنتاج والخدمات في المحافظة أو الدولة، تمهيداً لالتحاقهم ببرامج التعليم التقني والمهني.
- والقصور الثالث هو عداء الهيئات الإدارية والتدريسية والأكاديميين لكل ما هو في غير تخصصه، وبخاصة التربية المهنية والتعليم المهني، مما يؤثر سلبياً في اختيار الطلبة لمسارات التعليم التقني والمهني.
- والقصور الرابع هو غياب التوعية المهنية في الإعلام الجماهيري بامكاناتها الكبيرة للتأكيد على الطلبة وأولياء أمورهم، وحثهم الإيجابي على (التوجه إلى برامج التعليم التقني والمهني) .

٣- ٥ ضعف التفاعل مع مؤسسات القطاعات الاقتصادية والاجتماعية:

تقوم قطاعات المجتمع، وبخاصة منظمات أصحاب العمل كغرف الصناعة والتجارة ومنتسبيها واتحاد نقابات العمال، والنقابات المهنية ومنتسبيها بالمساهمة مع أجهزة التعليم التقني والمهني في تطوير المناهج والخطط الدراسية والكتب وتدريب الطلبة، ويختلف هذا التعاون من بلد لآخر، ولكن إذا ما قورن بما تقوم به الجهات في الدول الصناعية، **فإنه غير مناسب ودون المستوى المطلوب لأسباب عدة منها**:

- ♦ لا تساهم معظم مؤسسات الإنتاج والخدمات بالقطاع الخاص في تمويل التعليم والتدريب التقني والمهني، ويتردد بعضها بالسماح للطلبة بالتدريب في مرافقها.

♦ تفوق بعض قطاعات الإنتاج والخدمات على المدارس المهنية والمعاهد التقنية في نوعية التجهيزات والمعدات المتوافرة التي تتعامل معه.

♦ تجنب مؤسسات القطاع الخاص في بعض الدول، وبخاصة دول الخليج العربي استخدام خريجي التعليم والتدريب التقني والمهني وتفضل العمالة الفنية الوافدة لأسباب تتعلق بالنوعية ومستوى الأجور.

♦ ضعف انفتاح بعض المعاهد التقنية والمدارس المهنية على الفعاليات الإنتاجية والخدمية في المجتمع في مجال التدريب والصيانة والمشورة الفنية.

رابعاً- دراسة حالة (الجمهورية العربية السورية) :

٤- ١ نشأة التعليم المهني في سوريا وتطوره:

كان التعليم المهني، منذ الأزل، يمارس في سورية، كمثال عن بلد عربي، بشكله التقليدي، بتعلم صنعة لدى ممارسيها، والذي للأسف انقرض بعضها تماماً نتيجة التطور التقني، ومع أنّ هذا الأسلوب ما زال سائداً في بعض المناطق ولبعض الحرف، فإنّ التعليم المهني ظهر بشكله الرسمي في الخمسينيات بظهور بعض المدارس المهنية والحرفية، وتبين الدراسات والوثائق أنّ أول مدرسة صناعية أنشئت في حلب عام **١٩٢١** وكان عدد التخصصات التي تدرس فيها ثمانية تخصصات، وفي عام **١٩٢٧** أحدثت مدرسة صناعية بدمشق وكان عدد التخصصات فيها ثمانية أيضاً، وبعد الاستقلال أحدثت مدرستان صناعيتان في كل من مدينتي حماه (سبع تخصصات) ، ودير الزور (ست تخصصات) ، وكان ذلك في عام ١٩٤٧ [٢]، وفي السنة الدراسية ١٩٤٧/ ١٩٤٨ كان يوجد في سوريا ٤ مدارس صناعية خاصة بالبنين وواحدة خاصة بالبنات، وكانت هذه المدارس من درجة متوسطة (إعدادية حالياً) .

وفي عام ١٩٤٨ تقرر إحداث مدارس صناعية إعدادية (الثانوية حالياً) وفق الأسس الآتية:

♦ تقبل المدارس الصناعية الإعدادية الطلاب الذين يحملون شهادة الدراسة المهنية المتوسطة.

♦ فرع صنائع البنين وتدرسهم دروساً نظرية وعملية.

♦ تمنح وزارة المعارف طلاب المدارس المذكورة (شهادة الدراسة الاعدادية الصناعية بعد نجاحهم في امتحان نهاية الدراسة الذي يجرى لهذا الغرض) .

وفي عام ١٩٥٢ تقرر نظام التعليم المهني وحددت غاياته على النحو الآتي:

♦ تزويد البيئات الصناعية والتجارية في البلاد بعدد كاف من مختلف المهنيين الاختصاصيين.

- ينقسم التعليم المهني في مرحلة الدراسة الثانوية إلى ثلاثة أنواع.
  - التعليم الحرفي
  - التعليم الصناعي
  - التعليم التجاري.
- يهدف التعليم الصناعي إلى تخريج طبقة من الصناعيين أو الموظفين الصناعيين الفنيين، ويشترط للقبول في المدارس الصناعية حيازة الشهادة العامة للدراسة المتوسطة، ومدة الدراسة ثلاث سنوات.

وقد مرّ هذا التعليم بفترات ازدهار وتراجع حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وهنا لا بدّ من الإشارة، إلى أنّ التعليم المهني هو تعليم متشعب يشمل أنواعاً كثيرة من العلوم التي تنطوي تحت لواء وزارات عدة فبعضها يتبع وزارة التربية، والآخر وزارة الصناعة والبعض الآخر وزارة الصحة، ووزارة التجارة، .... الخ، وهذا ما خلق إشكالات عديدة تحد من عملية تطوره، فقد تجاوز عدد مدارس التعليم الثانوي المهني التابعة لوزارة التربية في سورية عام ٢٠٠٧ (٦٤٧) ثانوية. كما بلغ عدد المدارس ومراكز التدريب في العام نفسة التابعة لوزارات عدة (١٧٣) [٣]، والجدول (٣) يبين توزع أعداد المدارس بين عامي ٢٠٠٣– ٢٠٠٨.

الجدول (٣)

توزع أعداد المدارس (للتعليم المهني) في سورية بين عامي ٢٠٠٣- ٢٠٠٨

السنوات	صناعي	نسوي	تجاري	زراعي بيطري	المجموع
٢٠٠٣	١٢٤	٣٢٣	١١٦	٤٥	٦٠٨
٢٠٠٤	١٣٠	٣١٩	١٢٤	٤٦	٦١٩
٢٠٠٥	١٣٤	٣١٧	١٢٩	٤٤	٦٢٤
٢٠٠٦	١٤٣	٣١٥	١٣٤	٤٧	٦٣٩
٢٠٠٧	١٤٩	٣١٢	١٣٨	٤٨	٦٤٧
٢٠٠٨	١٥٥	٣١٢	١٤٠	٤٧	٦٥٤

** المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، سورية، المجموعة الاحصائية ٢٠٠٩، دمشق.

الجدول (٤)

توزيع طلاب التعليم المهني بين عامي ٢٠٠٣- ٢٠٠٨

الأعوام	صناعي	نسوي	تجاري	زراعي بيطري	المجموع
٢٠٠٣	٥٣٤٠٦	٣٥٥٦٦	٣٢٧٧٢	١٨٠٣٨	١٣٩٧٨٢
٢٠٠٤	٥٧٢٨٠	٣٧٨٨٢	٣٣٣٠٠	١٦٩٢٤	١٤٥٣٨٦
٢٠٠٥	٥٧١٠٠	٣٤٦٢٤	٣٠٦٣٢	١٣٣٦١	١٣٥٧١٧
٢٠٠٦	٥٤٨٠٣	٣٠٩٠١	٢٨٢٩٠	١٣٣١٨	١٢٧٣١٢
٢٠٠٧	٥٠٨٢٥	٢٦٣٣٦	٢٦٤١٢	١١٣٠٣	١١٤٨٧٦
٢٠٠٨	٥٠٠٤٩	٢٣٩٠١	٢٦٣٠٨	٩٦٣٣	١٠٩٨٩١

** المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، سورية، المجموعة الاحصائية ٢٠٠٩، دمشق.

من خلال الجدول (٤) نلاحظ أنّ الأغلبية للتعليم الصناعي، حيث بلغ عدد الطلاب عام ٢٠٠٧ (٥٠٨٢٥) في حين بلغ عدد المدارس ١٤٩ مدرسة، ويمكن أن يفسر ذلك لسهولة الانخراط في سوق العمل من خلال ممارسة مهنة معينة أو أنّ المدارس الصناعية انتشارها أكثر مقارنة بالمدارس (الزراعية البيطرية) ، ثمّ يليه التعليم النسوي وقد بلغ عدد الطلاب للعام نفسه ٢٦٣٣٦ في حين بلغ عدد المدارس (٣١٢) ، أي بنسبة تصل إلى أكثر من الضعف مقارنة بالمدارس الصناعية، ويعلل ذلك لضرورة تأمين وتوفير التعليم لدى الإناث، وإتمام مراحله التعليمية، فالتعليم التجاري (٢٦٤١٢) فالتعليم الزراعي ١١٣٠٣.

والجدول الآتي يبين المجموع العام للتعليم المهني وكذلك أعداد المدارس بين عامي ٢٠٠٣– ٢٠٠٨.

الجدول (٥) (٤)

المجموع العام للتعليم المهني بين عامي ٢٠٠٣- ٢٠٠٨

السنوات	المدارس	عدد الطلاب		
		ذكور	اناث	المجموع
٢٠٠٣	٦٥٤	٨٤٨٢٥	٦٨٥٥٣	١٥٣٣٧٨
٢٠٠٤	٦٥٤	٨٨٧٦٩	٧٠٤٧٠	١٥٩٢٣٩
٢٠٠٥	٦٥٩	٨٤٦٤٥	٦٥٥٥٤	١٥٠١٩٩
٢٠٠٦	٦٩٨	٨٦٤٩٧	٦١٥٧٧	١٤٨٠٧٤
٢٠٠٧	٦٤٧	٦٩٩٧١	٤٥١١٥	١١٥٠٨٦
٢٠٠٨	٦٥٤	٦٧٤٢٧	٤٢٤٦٤	١٠٩٨٩١

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، سوريا، المجموعة الإحصائية، ٢٠٠٩

أما الجدول (٦) فيبين توزيع الطلاب حسب المحافظات، حيث تستأثر محافظة حمص بالحصة الأكبر من أعداد الطلاب يليها محافظة دمشق فمحافظة حلب.

أما توزيع الطلاب حسب النوع، فيبين أنّ الأغلبية المطلقة للذكور باستثناء محافظة القنيطرة ومحافظة ريف دمشق، أما في باقي المحافظات، فقد تصل النسبة من الضعفين إلى أربعة أضعاف تقريباً كما في محافظة الرقة حيث بلغ أعداد الذكور ١٨٩٤ أما أعداد الإناث ٤٣٠. وكذلك في محافظة إدلب، حيث بلغ أعداد الذكور ٤٢٣٧، أما أعداد الإناث ١٨٠٣ وكذلك في محافظات حلب وحماه واللاذقية حيث تصل النسبة إلى الضعف.

الجدول (٦)

توزيع طلاب التعليم المهني حسب المحافظات والنوع عام ٢٠٠٨

المحافظة	ذكور	اناث
دمشق	٨١٠٣	٤٤٥٤
ريف دمشق	٤٧٧٧	٥١٨٢
حلب	٨٥٠٥	٤٧٥٥
حمص	٨٠٦٥	٥٣٥٩
حماه	٦٠٩٦	٣٦٤١
اللاذقية	٤٥٣١	٢٤٧٦
دير الزور	٥٧٦٠	١٩١٨
إدلب	٤٢٣٧	١٨٠٣
الحسكة	٤٥٣٥	٣٠٦٥
الرقة	١٨٩٤	٤٣٠
السويداء	٢٢٥٤	٢٠٤٤
درعا	٣٧٥٠	٢٦٨١
طرطوس	٣٨١٨	٣٣٢٧
القنيطرة	١١٠١	١٣٢٩
المجموع	٦٧٤٢٧	٤٢٤٦٤

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، سورية، المجموعة الإحصائية ٢٠٠٩، دمشق

أما بالنسبة للمشكلات التي يعاني منها نظام التعليم المهني والتقني في سوريا فقد ذُكرت في الفقرات السابقة، حيث تتشابه المشكلات التي تعاني منها أنظمة التعليم في الدول العربية، ونخص بالذكر هنا مشكلة التسرب. حيث يُعدُّ الفاقد في العملية التعليمية من أهم أسباب ومظاهر ضعف الكفاءة التي يواجهه النظام التربوي السوري، ومازالت هذه الظاهرة المتمثلة بدرجةٍ رئيسة في التسرب والرسوب كبيرة الحجم، وذات آثار بعيدة في تدني مستوى كفاءة العملية التعليمية ومخرجاتها، وتمثل في منظور العلاقة ما بين التعليم، وبناء رأس المال البشري فرصاً ضائعةً مؤسفةً غالباً ما تقع في «مصيدة الفقر».

إن الفاقد هو الوجه السلبي الآخر لمفهوم الكفاءة الكمية إن كان على مستوى الكفاءة الخارجية أو الداخلية، حيث يعني مفهوم الكفاءة– من حيث علاقته بمفهوم الفاقد– مدى قدرة النظام التعليمي على تخريج أكبر عددٍ من الطلاب والطالبات مع الوصول بنسب الرسوب والتسرب (الهدر) إلى أقل ما يمكن، أو أنها نسبة المدخلات إلى المخرجات.

تتعدد العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتربوية للفاقد التعليمي أو الهدر، وهي من أسباب نقص الكفاية بقدر ما هي أيضاً نتيجة من نتائجها، التي هي –في مجملها– سلبية على الدوام. وهذه الظاهرة ماثلة في الريف السوري أكثر منها في الحضر، وبين الإناث أكثر منها بين الذكور، وفي الإقليم الشمالي الشرقي الأكثر فقراً (إدلب، ريف حلب، الرقة، دير الزور، الحسكة) أكثر منها في الأقاليم الأخرى [٥]، وتؤدي مشكلة الهدر إلى تبديد كثير من الجهد، وضياع كثيرٍ من الطاقات، وتآكل رأس المال البشري وهدره، إذ إن هناك علاقةً عكسيةً دائمة بين معدلات الرسوب والتسرب، وبين تدني مستوى الكفاءة الداخلية للعملية التعليمة. وسنعمد في بحثنا إلى مناقشة معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي (العام والمهني) .

نلاحظ من الجدول (٧) أنّ هناك تفاوتاً كبيراً بين نسبة الملتحقين بالتعليم العام، وبين الملتحقين بالعليم الثانوي المهني يصل إلى٪٣٠)) تقريباً لصالح الأول، ويعود ذلك إلى جملة عوامل، منها سياسات القبول المركزية في التعليم المهني، وإلى ضعف علاقتها مع سوق العمل، وعدم الثقة به، وإلى أنّ التعليم الثانوي المهني لا يتيح الفرص الكافية لمتابعة التعليم الجامعي.

الجدول (٧)

أعداد الملتحقين بالتعليم الثانوي العام والمهني للعام الدراسي ٢٠٠٧- ٢٠٠٨
حسب الجنس ونسبهم من الذكور والإناث في سورية

نوع التعليم	مجموع	النسبة	ذكور	اناث	النسبة	
					ذكور	اناث
ثا/ عام (رسمي وخاص)	٢٦٦١٩٦	٪٨٠،٦٤	١٣٤٠٨٨	١٣٢١٠٨	٪٥٠،٤	٪٦،٤٩
ثا/ مهني بأنواعه	١٤٤٥٧٧	٪٢٠،٣٥	٨١٢١٤	٦٣٣٦٣	٪٢،٥٦	٪٨،٤٣
المجموع	٤١٠٧٧٣	٪١٠٠	٢١٥٣٠٢	١٩٥٤٧١	٪٤،٥٢	٪٦،٤٧

المصدر: بيانات وزارة التربية السورية للعام الدراسي ٢٠٠٨- ٢٠٠٧

يلاحظ كذلك أنّ الفرق شاسع بين نسبة الذكور ونسبة الإناث بالثانوي المهني، يصل إلى (١٢,٦٪) في حين نجد تقارباً كبيراً بين نسب الذكور والإناث في الثانوي العام حيث لا يتجاوز الفرق. (٠، ٨ ٪) وهذه الظاهرة– كما ذكرنا سابقاً– في الريف السوري أكثر منها في الحضر، وبين الإناث أكثر منها بين الذكور، وفي الإقليم الشمالي الشرقي الأكثر فقراً (إدلب، ريف حلب، الرقة، دير الزور، الحسكة) أكثر منها في الأقاليم الأخرى، فلو أخذنا مثلاً إحصائية عن أعداد الطلاب المسجلين والمداومين في الصف الأول الثانوي المهني (صناعي– تسوي– تجاري) لمحافظة إدلب للعام الدراسي ٢٠١١– ٢٠١٠– وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٨) – فسنلاحظ أنّ عدد الطلاب الناجحين في شهادة التعليم الأساسي في محافظة إدلب (١٨٣٣٥) فيكون عدد الطلاب المقبولين في التعليم المهني حسب القيد والقبول عند نسبة ٤٠٪ هو (٧٣٣٥) . لكن نلاحظ أنّ عدد المسجلين في التعليم المهني والتقني (٣١١٠) مما يعني أنّ هناك فاقداً مباشراً قدره (٤٢٢٥) طالباً لم يقوموا بالتسجيل أساساً، وتشكل نسبته (٥٧,٦٪) من إجمالي عدد الطلاب المقبولين، وهو رقم بالغ الارتفاع والخطورة. هذا فضلاً عن نسب التسرب المبكر الذي يتمثل في الدوام الجزئي أو بعدم الالتحاق بعد التسجيل الرسمي، حيث بلغ عدد الطلاب المداومين فعلياً (٣٠٥٢) أي أنّ هناك (٥٨) طالباً مسجلين لم يلتحقوا أو تسربوا وبالتالي رسبوا. وإجمالاً فإن عدد غير الملتحقين فعلياً عبر عدم التسجيل أصلاً أو عدم الالتحاق والتسرب بعد التسجيل يصل إلى ٤٢٨٣ طالباً، أي ما نسبته (٥٨,٤٪) .

الجدول (٨)

احصائية أعداد الطلاب المسجلين والمداومين للصف الأول الثانوي المهني (صناعي- نسوي- تجاري) لمحافظة ادلب للعام الدراسي ٢٠١١- ٢٠١٠

المحافظة	عدد الطلاب الناجحين في شهادة التعليم الأساسي	عدد الطلاب المقبولين في التعليم المهني عند نسبة ٤٠٪		عدد الطلاب المسجلين في التعليم المهني والتقني					عدد الطلاب المداومين فعلياً	عدد الطلاب المسجلين في الوزارات الأخرى	العزوف	
		العدد	النسبة من عدد الناجحين	صناعي	تجاري	نسوي	الاجمالي	النسبة من المقبولين	الاجمالي		العدد	النسبة من المقبولين٪
ادلب	١٨٣٣٥	٧٣٣٥	٤٠٪	١٩٣٠	٥٦٠	٦٢٠	٣١١٠	٤٢,٤	٣٠٥٢	٤٩٠	٤٢٨٣	٥٨,٤

المصدر: مديرية تربية إدلب، دائرة التعليم المهني والتقني، إحصائية أعداد الطلاب المسجلين والمداومين للصف الأول الثانوي المهني للعام الدراسي ٢٠١١- ٢٠١٠

٤- ٢- دراسة ميدانية لمدارس التعليم المهني في محافظة ادلب السورية:

تمهيد:

تتناول هذه الفقرة الإطار العملي للبحث، من خلال فقرتين أساسيتين، حيث تتناول الفقرة الأولى وصفاً للخطوات والإجراءات الأولية التي اتبعت للدراسة الميدانية ويشمل مجتمع الدراسة، وعينة الدراسة، وتصميم الاستبانة، والأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات، واختبارات الموثوقية. أما الفقرة الثانية فتتناول عرض البيانات وتحليلها ومناقشة النتائج واختبار الفرضيات.

- **٤- ٢- ١ خطوات وإجراءات الدراسة الميدانية:**

قبل البدء بتحليل الاستبانة، والحصول على نتائج الدراسة الميدانية، سأقدم شرحاً موجزاً عن المجتمع الذي شملته الدراسة، والعينة التي اختيرت منه، واستخرجت النتائج منها، بغية تعميمها على كامل المجتمع المدروس. كذلك سأعطي لمحة عن معلومات الاستبانة الموزعة وكيفية تصميمها وعلاقتها بفروض البحث، إضافة الى الأساليب الإحصائية التي اُعتمدت من أجل الحصول على النتائج.

مجتمع الدراسة:

شمل مجتمع الدراسة مجموعة من طلاب التعليم المهني والتقني في محافظة إدلب، ذكوراً وإناثا من السنوات الدراسية كافة في الفرعين الآتيين (صناعي، نسوي) في العام الدراسي ٢٠١٠– ٢٠١١. وذلك لأنّ التعليم الصناعي يشكل ما نسبته ٥٠٪ من مجمل طلاب التعليم المهني، أما التعليم النسوي فغالبيته من الإناث.

اختير مجتمع الدراسة من الطلاب نظراً لعلاقتهم المباشرة بموضوع البحث، مع مراعاة تحقيق أهداف البحث، والوصول إلى اختبارات الفرضيات المطروحة. وقد وُزعت الاستبانات خلال الفصل الثاني من العام الدراسي ٢٠١٠– ٢٠١١، حيث تمّ الحصول على بيانات إحصائية موثقة عن العد الكلي لمجتمع الدراسة، وبلغ حجم مجتمع البحث (٤٤٠٠) طالباً وطالبة موزعين على الفروع الآتية:

الجدول (٧)

أعداد طلاب التعليم المهني في محافظة إدلب حسب الفرع والجنس خلال الفصل الثاني من العام ٢٠١٠- ٢٠١١

الفرع	ذكور	اناث	المجموع
صناعي	٣٢٨٠	٧٠	٣٣٥٠
نسوي	٢٥	١٠٢٥	١٠٥٠
المجموع	٣٣٠٥	١٠٩٥	٤٤٠٠

المصدر: أعداد الطلاب من مديرية تربية ادلب، دائرة التعليم المهني والتقني.

أما بالنسبة لعدد المدارس وتوزعها الجغرافي والاختصاصات الموجودة فيها فالجداول التالية تبين ذلك

الجدول (٨)

الثانويات المهنية الصناعية في محافظة إدلب والاختصاصات الموجودة فيها

اسم الثانوية	والاختصاصات الموجودة فيها
الثانوية الصناعية الأولى بادلب	تقنيات الكترونية – تقنيات كهربائية – ميكانيك مركبات – لحام وتشكيل – نجارة أثاث – تصنيع ميكانيكي– غزل
الثانوية الصناعية الثانية بادلب	تبريد وتكييف – تدفئة وتمديدات
ثانوية تقنيات الحاسوب بادلب	تقنيات حاسوب – برمجة وأنظمة تشغيل

اسم الثانوية	والاختصاصات الموجودة فيها
الثانوية الصناعية بمعرتمصرين	تقنيات كهربائية – ميكانيك مركبات– لحام وتشكيل
الثانوية الصناعية بسراقب	تقنيات الكترونية – تقنيات كهربائية – ميكانيك مركبات
الثانوية الصناعية باريحا	تقنيات الكترونية – تقنيات كهربائية – ميكانيك مركبات– لحام وتشكيل – اليات زراعية
ثانوية تقنيات الحاسوب باريحا	تقنيات حاسوب
الثانوية الصناعية بالجسر	تقنيات كهربائية– ميكانيك مركبات– لحام وتشكيل– تبريد وتكييف – تدفئة وتمديدات
ثانوية صيانة الحاسوب بالجسر	صيانة الحاسوب
الثانوية الصناعية بالمعرة	تقنيات الكترونية – تقنيات كهربائية – ميكانيك مركبات– لحام وتشكيل – اليات زراعية
الثانوية الصناعية بخان شيخون	تقنيات كهربائية– ميكانيك مركبات
الثانوية الصناعية بكفرنبل	تقنيات كهربائية– ميكانيك مركبات
الثانوية الصناعية بسلقين	تقنيات كهربائية – ميكانيك مركبات– لحام وتشكيل– برمجة وأنظمة تشغيل
الثانوية الصناعية بالدانا	تقنيات كهربائية
ثانوية صيانة الحاسوب ببنش	صيانة الحاسوب– شبكات حاسوبية

المصدر: مديرية تربية ادلب، دائرة التعليم المهني والتقني

الجدول (٩)

الثانويات المهنية النسوية في محافظة ادلب

الثانوية	المهنة
الثانوية المهنية النسوية بادلب	خياطة ملابس
الثانوية المهنية النسوية بسراقب	خياطة ملابس
الثانوية المهنية النسوية باريحا	خياطة ملابس
الثانوية المهنية النسوية بالمعرة	خياطة ملابس
الثانوية المهنية النسوية باحسم	خياطة ملابس
الثانوية المهنية النسوية بكفرنبل	خياطة ملابس
الثانوية المهنية النسوية بخان شيخون	خياطة ملابس
الثانوية المهنية النسويةبالتمانعة	خياطة ملابس
الثانوية المهنية النسوية بمحمبل	خياطة ملابس

الثانوية	المهنة
الثانوية المهنية النسوية بالجسر	خياطة ملابس
الثانوية المهنية النسوية بدركوش	خياطة ملابس
الثانوية المهنية النسوية ببداما	خياطة ملابس
الثانوية المهنية النسوية ببنش	خياطة ملابس
الثانوية المهنية النسوية بمعرتمصرين	خياطة ملابس
الثانوية المهنية النسوية بالدانا	خياطة ملابس
الثانوية المهنية النسوية بسلقين	خياطة ملابس
الثانوية المهنية النسوية بارمناز	خياطة ملابس
الثانوية المهنية النسوية بكفر تخاريم	خياطة ملابس
الثانوية المهنية النسوية بسرمدا	خياطة ملابس

عينة الدراسة:

إنّ الغرض الأساسي للعينة هو اختبار مجموعة من عناصر مجتمع البحث الأصلي بطريقة تصف هذا المجتمع بدقة، ونظراً لتنوع المجتمع المدروس والممثل بطلاب التعليم المهني في اختصاصات متنوعة: (صناعي، ونسوي، وتجاري، وزراعي، وبيطري) ، وما يرافق ذلك من صعوبة المسح الكلي لكامل المجتمع، نتيجة الوقت والجهد اللذين يتطلبهما هكذا عمل، حيث يوجد في محافظة إدلب ٥٣ مدرسة مهنية. فقد اتبع الباحث أسلوب العينة الإحصائية لمجتمع الدراسة، وهو الطريقة الشائعة في معظم البحوث، نظراً لكونها أيسر في التطبيق. **وراعيت عند تحديد حجم العينة، أن لا يقل عن الحجم الناتج عن تطبيق العلاقة الآتية** (٦):

$$n = \frac{0.25}{\frac{0.25}{N} + \frac{(A)2}{(E)2}}$$

حيث:

n: حجم العينة

N: حجم مجتمع الدراسة

E: القيمة المأخوذة من التوزيع الطبيعي عند مستوى الثقة ٠,٠٥ الذي اُعتمد في هذا البحث، وتساوي ١,٩٦.

A: الخطأ العشوائي المسموح به، وهو هنا يساوي ٠,٠٥.

وباستخدام المعادلة السابقة:

$$n= \frac{0.25}{\frac{0.25}{4400}+\frac{(0.05)2}{(1.96)2}} = ٢٠٠$$

منه نجد أنّ حجم العينة وفق هذه المعادلة يجب أن لا يقل عن (٢٠٠) طالب. وقد وزعت الاستبانات على هذين الفرعين على الشكل الآتي:

الفرع	Frequency	Percent
صناعي	١٢٥	٥.٦٢
نسوي	٧٥	٥.٣٧
Total	٢٠٠	١٠٠,٠

اُستخدم مقياس ليكرت الخماسي في صياغة بعض الإجابات، إذ أعطيت أوزاناً متدرجة من أعلى إلى أسفل كما هو مبين في الجدول الآتي:

الإجابة	مرتفع جداً	مرتفع	وسط	ضعيف	ضعيف جداً
التثقيل	٥	٤	٣	٢	١

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى التدرجات الخماسية لمقياس ليكرت

وفق ذلك التقسيم الخماسي لمقياس ليكرت يكون المتوسط الحسابي لاختبار الفرضيات (٣) ، ولتحديد درجة الموافقة حُددت ثلاث مستويات: (مرتفعة، متوسطة، منخفضة) بناء على المعادلة الآتية: (٧)

طول الفئة= الحد الأعلى للبديل – الحد الأدنى للبديل/ عدد المستويات

= ٥– ١/ ٣=١,٣٣

وتكون الدرجة منخفضة عندما يكون المتوسط الحسابي من (١وأقل من ٢,٣٣) .

وتكون الدرجة متوسطة عندما يكون المتوسط الحسابي من (٢,٣٣الى ٣,٦٦) .

وتكون الدرجة مرتفعة عندما يكون المتوسط الحسابي من ٣,٦٧ فما فوق.

هذا وبعد جمع الاستبانات رُمّزت أسئلة الاستبانة، وفُرغت البيانات وجُدولت، وحُللت بوساطة البرنامج الإحصائي (spss ver. 11) (حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية) . وقد حصلنا على النتائج الآتية:

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
مجموع العلامات في الشهادة الاعدادية	200	3.2800	1.2923	9.138E-02
عدم الرغبة في دراسة نظرية طويلة الأمد	200	3.0100	1.2196	8.624E-02
تشجيع الأهل	200	3.1150	1.2806	9.055E-02
الجهل بماهية ومفهوم التعليم المهني	200	3.2300	1.2018	8.498E-02
ارتباط المناهج الدراسية بالواقع العملي	200	2.6150	1.3288	9.396E-02
الأساتذة مؤهلين	200	3.8200	1.1017	7.790E-02
ملائمة البرامج التعليمية لاحتياجات سوق العمل	200	2.5550	1.3021	9.207E-02
خريج التعليم المهني قادر على المنافسة	200	2.6450	1.2109	8.562E-02

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
مجموع العلامات في الشهادة الاعدادية	3.064	199	.002	.2800	9.981E-02	.4602
عدم الرغبة في دراسة نظرية طويلة الأمد	.116	199	.908	1.000E-02	-.1601	.1801
تشجيع الأهل	1.270	199	.206	.1150	-6.36E-02	.2936
الجهل بماهية ومفهوم التعليم المهني	2.707	199	.007	.2300	6.242E-02	.3976
ارتباط المناهج الدراسية بالواقع العملي	-4.098	199	.000	-.3850	-.5703	-.1997
الأساتذة مؤهلين	10.526	199	.000	.8200	.6664	.9736
ملائمة البرامج التعليمية لاحتياجات سوق العمل	-4.833	199	.000	-.4450	-.6266	-.2634
خريج التعليم المهني قادر على المنافسة	-4.146	199	.000	-.3550	-.5238	-.1862

وقد اُستخدم اختبار T لفحص وجود فرق جوهري بين متوسط قيمة السؤال (الفرضية) عند القيمة (٣) ، وذلك لاختبار الفرضيات.

نلاحظ أنه في الجدول الأول، الذي يحوي عدد أفراد العينة والمتوسط الحسابي لمجموع العلامات في الشهادة الإعدادية (٣,٢٨) ، وانحراف معياري قدره (١,٢٩٢) والخطأ المعياري (٩,١٣٨) .أما الجدول الثاني، فيحوي قيمة T=3.064 وعدد درجات حرية (١٩٩) ، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من ٠,٠٥ حيث قيمة sig [8] أصغر من ٠,٠٥، وبالتالي نرفض فرضية العدم (عدم وجود ارتباط بين الانتساب للتعليم المهني ودرجات الشهادة الإعدادية) ، ونقبل الفرضية البديلة: أنّ مجموع العلامات في الشهادة الإعدادية هو السبب في الالتحاق بالتعليم المهني. وهذا ما يثبت الفرضية الأولى: لا ينتسب طلاب التعليم المهني إلى هذا النوع من التعليم عن رغبة وقناعة. وإنما بسبب درجاتهم في الشهادة الإعدادية (مرحلة التعليم الأساسي) .

- أما بالنسبة للفرضية الثانية التي تنص على أن: (معظم طلاب التعليم المهني يجهلون ماهيته ومفهومه قبل التحاقهم به) .فنلاحظ من الجدول أعلاه أنّ قيمة T=2.707 وعدد درجات حرية (١٩٩) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من ٠,٠٥ حيث بلغت قيمة sig (0.007)وهي أصغر من ٠,٠٥، وبالتالي نرفض فرضية العدم (عدم وجود جهل بماهية التعليم المهني ومفهومه قبل التحاق الطلاب به) ، ونقبل الفرضية التي تنص على أن: معظم طلاب التعليم المهني يجهلون ماهيته ومفهومه قبل التحاقهم به.وهذا ما يثبت الفرضية الثانية.

- بالنسبة للفرضية الثالثة لا توجد فروق جوهرية بين مختلف معايير الاختيار لنظام التعليم المهني من قبل الطلبة. (مجموع العلامات، تشجيع الأهل، عدم الرغبة في دراسة نظرية طويلة الأمد) ، كما ذكرنا أنّ أنظمة التعليم ساهمت في تكوين النظرة السلبية للمجتمع نحو التعليم المهني والتقني، من خلال الفصل القسري بين التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي المهني، وتختلف معايير الاختيار من طالب إلى آخر، فقد يكون التعليم المهني والتقني هو خيار من لا خيار له إلا الانتساب لهذا النوع من التعليم بسبب مجموع درجاته في شهادة التعليم الأساسي، أو لاكتساب مهارة وممارسة مهنة للانخراط في سوق العمل، وعدم الرغبة في دراسة نظرية طويلة الأمد، أو بسبب تشجيع الأهل والأصدقاء للانتساب إلى التعليم المهني والتقني لإدراكهم أهميته في بناء المجتمع وتقدمه.بالنسبة إلى المعيار الأول فقد نوقش في الفقرة السابقة، أما بالنسبة إلى المعيارين الآخرين من معايير الاختيار (عدم الرغبة في دراسة نظرية طويلة الأمد، وتشجيع الأهل للانتساب إلى هذا النوع من التعليم) فنلاحظ أنّ قيمة sig لمعيار عدم الرغبة في دراسة نظرية طويلة

الأمد بلغت ٠,٩٠٨ أكبر من ٠,٠٥، وبالتالي نقبل فرضية العدم.أي عدم الرغبة في دراسة نظرية طويلة الأمد من الأسباب التي جعلت الطلاب ينتسبون إلى هذا النوع من التعليم، أما معيار تشجيع الأهل والأصدقاء للانتساب إلى التعليم المهني والتقني، فنلاحظ من الجدول أنّ قيمة sig بلغت ٠,٢٠٦ أكبر من ٠,٠٥ وبالتالي نقبل فرضية العدم، أي عدم تشجيع الأهل والأصدقاء للانتساب إلى هذا النوع من التعليم، وبالتالي نستنتج مما سبق أنّه يوجد فروق جوهرية بين مختلف معايير الاختيار لنظام التعليم المهني من قبل الطلبة. (مجموع العلامات، وتشجيع الأهل، وعدم الرغبة في دراسة نظرية طويلة الأمد) .

- بالنسبة إلى الفرضية الرابعة، سنناقش أولاً فيما إذا كانت المناهج الدراسية ترتبط بالواقع العملي للمهنة، ومدى ملاءمة هذه البرامج لاحتياجات سوق العمل.بالنسبة إلى ارتباط المناهج الدراسية بالوقع العملي للمهنة، نلاحظ من الجدولين السابقين أنّ الوسط الحسابي (٢,٦١) وقيمة (4.098 -) T، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من ٠,٠٥، حيث قيمة sig أصغر من ٠,٠٥ وبالتالي نرفض الفرضية القائلة: بأنه يوجد ارتباط بين المناهج الدراسية والواقع العملي للمهنة.وكذلك الأمر بالنسبة إلى ملاءمة البرامج التعليمية لاحتياجات سوق العمل، حيث قيمة sig أصغر من ٠,٠٥. وقد كانت الإجابات على الشكل الآتي:

ارتباط المناهج الدراسية بالواقع العملي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ضعيف جداً	55	27.5	27.5	27.5
	ضعيف	46	23.0	23.0	50.5
	وسط	38	19.0	19.0	69.5
	مرتفع	43	21.5	21.5	91.0
	مرتفع جداً	18	9.0	9.0	100.0
	Total	200	100.0	100.0	

ملائمة البرامج التعليمية لاحتياجات سوق العمل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ضعيف جداً	62	31.0	31.0	31.0
	ضعيف	37	18.5	18.5	49.5
	وسط	39	19.5	19.5	69.0
	مرتفع	52	26.0	26.0	95.0
	مرتفع جداً	10	5.0	5.0	100.0
	Total	200	100.0	100.0	

خريج التعليم المهني قادر على المنافسة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ضعيف جداً	42	21.0	21.0	21.0
	ضعيف	52	26.0	26.0	47.0
	وسط	57	28.5	28.5	75.5
	مرتفع	33	16.5	16.5	92.0
	مرتفع جداً	16	8.0	8.0	100.0
	Total	200	100.0	100.0	

وإجابة للسؤال: أنه هل يوجد ارتباط أو علاقة بين ارتباط المناهج الدراسية بالواقع العملي للمهنة وملائمتها لاحتياجات سوق العمل وبين قدرة خريج التعليم المهني على المنافسة مع العامل الحر، فالشكل الآتي يوضح ذلك، حيث نجد أنّ قيمة معامل الارتباط ٠,٠٠٨ وهي قيمة ضعيفة جداً، وكذلك نلاحظ أنّ قيمة sig أكبر من ٠,٠٥ وبالتالي نقبل الفرضية بأنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ارتباط المناهج بالواقع العملي للمهنة وملاءمتها لاحتياجات سوق العمل وبين قدرة الخريج على المنافسة مع العامل الحر.

Correlations

		ارتباط المناهج الدراسية بالواقع العملي	خريج التعليم المهني قادر على المنافسة
بتباط المناهج الدراسية بالواقع العملي	Pearson Correlation	1.000	.008
	Sig. (2-tailed)	.	.907
	N	200	200
ريج التعليم المهني قادر على المنافسة	Pearson Correlation	.008	1.000
	Sig. (2-tailed)	.907	.
	N	200	200

نتائج الدراسة الميدانية:

١. لا ينتسب معظم طلاب التعليم المهني والتقني إلى هذا النوع من التعليم عن رغبة وقناعة لكونهم يشعرون بالحرج، بسبب النظرة الدونية لهم من قبل المجتمع. وذلك بسبب الفصل القسري بين التعليم العام (الأكاديمي) والتعليم المهني من خلال درجات الشهادة الاعدادية.

٢. هناك جهل بماهية التعليم المهني والتقني ومفهومه ودوره في بناء المجتمع سواء من قبل الطلبة أنفسهم، أم من قبل أفراد المجتمع، وذلك بسبب غياب التوجيه والإرشاد المهني.

٣. لا يوجد ارتباط وثيق للمناهج الدراسية بالواقع العملي للمهنة، إضافة إلى عدم ملاءمة البرامج التعليمية لاحتياجات سوق العمل، وبالتالي عدم قدرة خريج التعليم المهني على المنافسة مع العامل الحر.

توصيات ومقترحات:

١. ضرورة رفع نسبة الخريجين الأوائل لطلاب التعليم المهني لدخول الجامعات، بدلاً من أن تكون الخمسة الأوائل على مستوى كل محافظة.

٢. وجود معايير وطنية للمؤهلات، وقرارات تنفيذية (تشريعات) ، تضمن للخريج عملاً مباشراً في سوق العمل.

٣. التعاون والتنسيق بين مؤسسات القطاع الخاص، ومؤسسات التعليم المهني من خلال عقد ورشات صيفية تدريبية للطلاب، واكتسابهم الخبرات اللازمة ومن ثمّ استقطابهم للعمل بعد تخرجهم.

خاتمة:

يتطلب تحويل التعليم المهني والتقني من تعلّم يأتى في المرتبة الثانية إلى فرص تعلم عالية الجودة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى المحافظة بشكل مستديم على إستراتيجية شاملة لسلسلة من الإصلاحات في مناطق مختلفة. يمكننا القول إنه يمكن ضم سلسلة من الإصلاحات في خمس فئات: الحكم، والتمويل، والجودة، ومشاركة القطاع الخاص، وأخيرًا الوصول إلى برامج تعلّم ذات جودة عالية (خاصة فيما يخص العاملين في القطاع غير الرسمي) . ومن المأمول أن تسفر الجهود المخلصة للتنسيق بين الدول العربية التي تتبناها منظمة العمل العربية بالتعاون والتنسيق مع الدول المعنية، واتباع آليات متطورة ومنظومات تضم جميع الأطراف والشركاء الاجتماعيين، عن تحسن مخرجات التعليم والتدريب بما يعمل علي تضييق الفجوة بين تلك المخرجات، واحتياجات سوق العمل محلياً وعربياً، بما يؤدي إلى خفض معدلات البطالة بين الشباب وطالبي العمل بمستوياتهم المهارية والفنية كافة.

الهوامش:

١. العاني علي طارق والدكتور غانم سعد الله حساوي، ١٩٨٦١– التعليم الفني والمهني في الوطن العربي. المنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم، تونس.

٢. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، واقع التعليم الثانوي الصناعي وسبل تطوره في البلاد العربية (دراسة مقارنة) ، تونس، ١٩٩٥.

٣. المكتب المركزي للاحصاء، سورية، المجموعة الإحصائية ٢٠٠٩، دمشق.

٤. الجدول (٥) يشمل المجموع العام للتعليم المهني بما فيها الفروع التالية: (الصناعي، والنسوي، والتجاري) الذي يتبع لوزارة التربية والتعليم الزراعي الذي يتبع لوزارة الزراعة والتي مدة الدراسة فيه ثلاث سنوات، بالإضافة إلى المدارس والمراكز التي تتبع لوزارات مختلفة والتي مدة الدراسة فيها سنتان. إلا أنه تمّ إلغاء نظام السنتين منذ عام ٢٠٠٧.

٥. المصدر: UNDP، التقرير الوطني الثاني للتنمية البشرية في سورية («التعليم والتنمية البشرية– نحو كفاءة أفضل») ، ٢٠٠٥.

٦. الرفاعي أحمد حسين، مناهج البحث العلمي– تطبيقات إدارية واقتصادية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ١٩٩٨، ص١٣٨

٧. المحاميد ربا جزا جميل، دور إدارة المعرفة في تحقيق ضمان جودة التعليم العالي» دراسة تطبيقية في الجامعات الأردنية الخاصة»، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الأردن، ٢٠٠٨، ص٧١.

٨. Sig: دلالة الاختبار المعنوية، وتعرف بأنه احتمال الحصول على نتائج عينة أكثر تناقضاً مع فرضية العدم من النتائج المشاهدة.

- إذا كانت $\alpha=0.05 < sig$ نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة.
- إذا كانت $\alpha=0.05 > sig$ نرفض فرضية العدم نقبل الفرضية البديلة.

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

١. الرفاعي أحمد حسين، مناهج البحث العلمي- تطبيقات إدارية واقتصادية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ١٩٩٨.

٢. العاني، السامرائي، التميمي، الشراكة بين مؤسسات التعليم والتدريب المهني وسوق العمل، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، ٢٠٠٣) .

٣. العاني علي طارق والدكتور غانم سعد الله حساوي، ١٩٨٦- التعليم الفني والمهني في الوطن العربي. المنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم، تونس.

٤. علي خليل، دوافع الشراكة للقطاع الخاص والمجتمع المدني مع التعليم التقني في السودان، مؤتمر الاتحاد العربي للتعليم التقني، عمان، ٢٠٠٨.

٥. المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، ٢٠٠٢- المؤتمر التقني السعودي الثاني، الرياض، المملكة العربية السعودية.

٦. المجذوب، واقع وافاق التعليم التقني وموائمته مع سوق العمل، هيئة التعليم التقني- التعليم العالي، السودان، ٢٠٠٩.

٧. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، واقع التعليم الثانوي الصناعي وسبل تطوره في البلاد العربية (دراسة مقارنة) ، تونس، ١٩٩٥.

٨. المكتب المركزي للاحصاء، سوريا، المجموعة الاحصائية ٢٠٠٩، دمشق.

٩. محمد صبري الشافعي، ٢٠٠٥، ندوة (متطلبات أسواق العمل في ضوء المتغيرات الدولية) ، حزيران، منظمة العمل العربية.

١٠. عبدالعزيز جلال، العلاقة بين التعليم وسوق العمل، مؤتمر المعرفة الأول، دبي، تشرين الأول، ٢٠٠٧م ٠

١١. اليونيفوك، ٢٠٠٢- المبادرة الاقليمية لتطوير مشروعات التعليم والتدريب التقني والمهني في الدول العربية، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، بيروت.

١٢. اليونيفوك، يوندباس، ١٩٩٥، دور التعليم التقني والمهني ضمن نظم التعليم العربية (دراسات حالة ودراسة توليفية) ، تشرين الأول، ١٩٩٥.

ثانياً ـ المراجع الأجنبية:

1. *Stevenson, John. (2003) . Developing Vocational Expertise: Principles and Issues in Vocational Education. Crows Nest, N. S. W.*
2. *UNEVOC, 2002- unevoc Regional conference on TVE in the Arab states, main result, UNESCO, paris.*
3. *UNESCO & ILO, 2002 – Technical and vocational and training for the Twenty- first century, UNESCO, paris.*